

والصحة للطلاق اي اصنع واستخ ما اقولك من الاحكام الائمة واعلم بان الجدة
اي مع الحقة وعبر بقوله العلم اشارة الى ان السامع ينبغي ان يتأمل ما فكره
والجواب بان زيادة التورث في برهما وفي هذه الجملة **فان** قوله الناطح
واجمع صواب الكفاية على اي لخص في ذهابك اطراف الكفاية المتفق عليها مصدر
مؤكد والمراد ان يرضى لما جرد في العمة اذ في الجدة والحقة ونحو اول الكلام واضركه
وتفصيله وانما لم يرضى بذلك اهتماما من اهل اعسى ان تظن بصفة المراد والمقدم
عند الكلام بان ما جرد والحقة صعب المراد وقد كان السلف الصالح رضى الله عنهم
بنوفه الكلام فيصحة اخر على رضى الله عنهم من ستره ان يعجزوا ثم يرضى
بين الجدة والحقة ومن ابن مسعود رضى الله عنه سئلوا عن رجل ارثوا من الجد
ابن والحقة اصبها منه وبناته من ذوالالموال اي باقية رافة مختلفة حاصلها
ان يقال اما ان يكون مع الجد والحقة صلح فرض ام هذه انما لان واذا نظرت
لمن المقاسمة والثلث وغيره في هذه المقاسمة لمواله ان كان معه صلح
فرضي فله غير امور ثلاثة وان لم يكن معه صلح فرضي وله غير امرين واذا نظرت
لما تصور في هذه الموال في هذه عشرة وبناتها ان يقال ان كان معه صلح فرضي
يتصور فيها تسعة اموال اما بقية المقاسمة واما بقية الثلث الباقي واما بقية
سدس جميع المال او تستوفيه المقاسمة وكذا في جميع المال او المقاسمة وثلاثة الباقي
او ثلثي جميع المال وثلث الباقي او الثلث وان لم يكن معه صلح فرضي ففيها
ثلاثة اموال ثلثي المقاسمة ثلث الباقي جميع المال استوفوا بها هذه الثلاثة
نصف للمسلمة فلهما نصف الثلث عشرة واذا نظرت لوجود الاخوة المستحقين فقط او
للثلاث فقط او لهما ما اذ في المقاسم برهما وفي هذه الجملة **فان**
المكان وجوده من اهل الفرض كقوت بنت وميت ابن وام وحدة ونحوه ونحوه
فان وقع بقية التورث من القضاة وكذا في غيرها من زيد كلامه وقوله من ائتمهم
اي والى غير ما في قيد او نعتها ايضا فانك من السؤال بعد ذوى الفرض
واللام في جميع من فوهو ما يقع ولو جردا فلهما الثلث والستم والمراد من
وهو الارث بالفرض اي من عطف نصيبه ويجعل ان يراد بقوله والام ان اذ كان

على

على الميتة من اوصية فانها مقدمة على الورثة فان لم يرها وركب ارضها لجموال
على خمسة عشر سنة كما يستظهر ذلك حاله فطاعة الاخوة الى ان السؤال منه في نصيبه
وحال يرضاه منها وحال يرضاه منها وحال يرضاه منها
منه في المال اي بعد الفرض ان لم تنقصه المقاسمة عن الفرض من صادق بان
زيادة المقاسمة عن ثلث المال اوسا وتعدو كما عد من المال او ثلث الباقي ونحوه
ومقتضى كلام الشما انه اذ استوفى له ثلث المال والمقاسمة ان يقال لاخذ بالمقاسمة
وهو اقله او لاخذ بالثلاثة فانها غير المقتضى فانها بالقرض والمخرج من الفرض او الثلث
التصير بالقرض وتظهر فائدة الخلف في فاصلة المسألة كجد وام مع اخوات فعلى
الواجب اصلها من ثلاثة وعلى المقاسمة من ثمة وعلى الفرض مختلفا فثلاثة تصير
المقتضى لصددها برماوي وقد ضبط بعضهم اموال الجدة العشرة فقط في قوله
مع الحقة الخ من الثلث فيما اذ اترادت الحقة عن الثلث او المقاسمة فيما اذ اقتضت
عن ثلثه وتستوفيه له الزمارة فيما اذ كانت ثلثه وله مع فرضي ثم الزمارة
السدس من فرضي وكذا في ثلث الباقي في كام وجد وثلاثة اخوة او المقاسمة
في كروقة وجد وان تستوفيه له الامور الثلثة في كزوج وجد واخوين او المقاسمة
وكذا في جميع المال في كزوج وحدة وجد وان المقاسمة وثلث الباقي في كام وجد
واخوين او ثلث الباقي وكذا في جميع المال في كزوج وجد وان كجد واخوين مثال
لما يستوفى فيه المقاسمة وثلث المال والثلث اولى بالمقتضى كما سبق تعلقه بالثمة
برماوي وكذا في مثال للمقتضى المقاسمة وبقية الباقي مثال ثلث المال
في كلام الثمة اولا ولما في الصور الثلاثة فما اذ لم يكن معه صاحب فرضي برماوي
وكام وجد وان الجهو ثلث المقاسمة اذ كان معه صاحب فرضي برماوي
في مقام الاخوة الى الثمة برماوي ما من كل طريقة السابقة والافعال على
منه كان في المسألة التسديد مع المقاسمة فيعبر عن كل الامور الثلث والسدس فرضي
وان لزوج الثلث والسدس فيعبر عن السدس وتظهر في بقية الخلاف كما بين برماوي
فان كان اقل من ثلثه والارث في غير بقية المقاسمة او الثمة او الثلث من السدس
تاخذ مقاما يعمها وتعتبر منه الكسري في نظر المقاسمة او غيرها ويظهر في ذلك الاتفاق